نشأة الرأي العام العالمي حول قضية الحرب والسلام -:

تعتبر الحرب العالمية الأولى التي نشبت عام ١٩١٤ أول قضية يشيع الاهتمام بها بين شعوب العالم بصفة عامة ولذلك فنحن نؤرخ لتلك الحرب على أساس أنها كانت البادرة الأولى لنشأة الرأي العام العالمي .. فشعوب العالم لم تألف قبل تلك الحرب حرباً عامة تتعدى حدود الأوطان والقارات .. يضاف إلى ذلك التضحيات الجسيمة التي لم يسبق لها مثيل في الأرواح .. والضيق الاقتصادي الذي عانت منه كافة الشعوب خلال الحرب وبعدها سواء منها شعوب الدول المنتصرة التي زادت رقعة مستعمراتها وشعوب الدول المنهزمة التي فقدت مستعمراتها .

وهذه السمات المشتركة كانت - في حقيقة الأمر - عوامل لفتت نظر المواطنين العاديين فى كل بلد من بلاد العالم إلى أهمية المجتمع الدولي وإلى مقدار تشابك المصالح وتشابهها بالنسبة لشعوب العالم قاطبة .

فقضية الحرب والسلام كانت - إذن - القضية الأولى التي تبلور حولها الرأي العام العالمي بل كانت القضية التي يرجع إليها الفضل في خلق ما نسميه اليوم بالرأي العام العالمي.

ومن الأهمية البالغة أن نضع هذه القضية في حسباننا دائماً حين نبحث فى العوامل التي أثرت في تطور الرأي العام العالمي وحين نتلمس مظاهر هذا التطور واتجاهاته وحين نخاطب هذا الرأي العام العالمي .

أما فيما يتعلق بأهم الأحداث العالمية التي أثرت في نمو الرأي العام العالمي وتطوره فهنالك هناك خمسة أحداث عالمية كان لها - في اعتقادنا - أثر بالغ فى نمو الرأي العام العالمي وتطوره وفى تحديد اتجاهاته وتبنيه لطريقه. وهذه الأحداث هي:

اولا: قيام أول منظمة عالمية لصيانة السلام (عصبة الأمم) عام ١٩١٨.

ثانيا: الأزمة الاقتصادية العالمية.

كان للأزمة الاقتصادية العالمية التى وقعت فى فترة ما بين الحربين العالميتين والتى بلغت ذروتها فى الأعوام من ١٩٢٩إلى ١٩٣٤والتى كان قيام النظم الفاشية ، بل

ونشوب الحرب العالمية الثانية ، بعض نتائجها الحتمية ، كان لهذه الأزمة صداها القوي في الرأي العام العالمي:

فقد هزت هذه الأزمة - التي امتدت فشملت دول العالم الغربي جميعاً ومستعمراتها البنيان الاقتصادي الذي وضع أساسه أدم سميث منذ حوالي قرنين من الزمان على أساس الحرية المطلقة للنشاط الفردي دون التدخل من جانب الحكومات أو توجيه منها وهو أمر، إن كان قد صح في عهد الثورة الإنتاجية في بداية الثورة الصناعية لحماية تلك الثورة من تعسف الحكومات الإقطاعية وعرقلتها لنشاط الأفراد ، إلا أنه لم يعد يصلح في العصر الحديث : عصر اختفاء الفرد وبروز الاحتكارات وقضائها على عامل المنافسة الفردية التي كان المجتمع يزدهر من ورائها ، سواء أكان مجتمع المستهلكين أم مجتمع العاملين .

وكان من أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية التي كان لها أثرها الكبير في الرأي العام العالمي ما يلى

١. انخفاض القيمة الشرائية للعملات ، مما أدى إلى كساد التجارة (برغم وفرة السلع) وإغلاق المصانع وسيادة البطالة حتى لقد بلغ عدد العمال العاطلين في الولايات المتحدة وحدها ثلاثة عشر مليوناً من العمال وبلغ عددهم في أوربا سبعة عشر مليوناً منها ستة ملايين في ألمانيا وحدها .

٢. حرق المنتجات أو إلقاؤها في البحر للتخلص منها ، حتى لا تنخفض الأسعار، وذلك إمعاناً من الاحتكارات في المحافظة على المستوى العالي للأسعار تحت سمع الحكومات وبصرها رغم انتشار المجاعات وشدة الحاجة إلى تلك المنتجات .

٣. التجاء بعض الدول الرأسمالية الكبرى - في محاولتها التخفيف من وطأة الأزمة محلياً إلى سياسة الحلول الأنانية الفردية المؤقتة بطبيعتها بدلاً من الحلول بعيدة المدى القائمة على التخطيط والتعاون الدولى وذلك بمنح المساعدات السخية لصناعتها كي تستطيع غزو الأسواق الخارجية بالبيع

بأقل من سعر التكلفة، رغم ما في ذلك من إضرار بمصالح البلاد الأخرى وتفاقم لأزمتها وكذلك التجاء تلك الدول في الوقت ذاته إلى فرض الرسوم الجمركية العالمية على الواردات لحماية صناعتها المحلية . وكان نتيجة ذلك كله انكماش حجم التجارة الدولية وإثارة العصبيات القومية مما سهل على الفاشيين الوصول إلى الحكم وإشعال نيران الحرب بإلقاء المسئولية فى الأزمة والبطالة على الدول الأخرى بدلاً من ردها إلى أسبابها الحقيقية وهى طغيان الاحتكارات بصفة عامة.

ولا شك أيضًا أن قيام النظم الفاشية ونجاحها في الاستيلاء على الحكم في عدد من البلدان في خضم الأزمة الاقتصادية وكنتيجة لها، ثم رفع هذه النظم لشعارات القوة والعدوان ومناداتها بسيطرة الجنس الممتاز على سائر الأجناس، ولا شك في أن هذا قد كشف أمام جانب كبير من الرأي العام العالمي الأسباب الحقيقية للحروب الاستعمارية، وأوضح الصلة القوية بين قضية الحرب والسلام والأوضاع الاقتصادية العالمية القائمة على الأنانية والجشع ونبذ التعاون الدولى .

ويمكن أن نلخص نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية بالنسبة للرأي العام العالمي فى النقاط التالية :

١. اقتناع الرأي العام العالمي بعدم ملائمة الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية وبمسئولية الحكومات عن الحد من طغيان الاحتكارات ... والواقع أن تشريعات العهد الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية كانت رد فعل لهذا الاتجاه فقد قصد بها الرئيس (فرانكلين روزفلت) تدارك الكثير من الأخطار والحد من سيطرة رأس المال الإحتكارى على الحكم وعلى مصالح الأمة .

٢. .زيادة الإيمان بتشابه مشكلات الأمم في كل مكان وبضرورة التعاون الدولى على أسس سليمة لحل هذه المشكلات بعيداً عن روح الأنانية والاستغلال وذلك على أساس اقتناع الرأي العام العالمي بالارتباط الوطيد بين قضية الحرب والسلام والأوضاع الاقتصادية العالمية القائمة

ثالثا: العدوان الفاشي والحرب العالمية الثانية .

رابعا: قيام الأمم المتحدة .